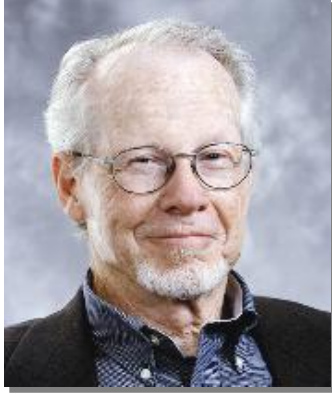


المحاضرة الثانية: نظرية تكاليف المعاملات (الصفقات)

(أوليفر ويليامسون Oliver Williamson)

تعتبر نظرية تكاليف المعاملات نظرية مهمة جدا لأنها شكلت منعرجا كبيرا جدا في الفكر الإداري والفكر المتعلق بنظرية المنظمات وانطلقت منها الكثير من النظريات فيما بعد.

**1- العقود غير التامة والفرضيات السلوكية**

يحتل نهج "ويليامسون" مكانة متميزة في المدخل الاقتصادي لتحليل المنظمات، حيث يعد هذا المدخل نتيجة عدة اتجاهات لباحثين قدموا أساس هذا التحليل على غرار: كوز Coase، كومونز Commons، سايمون Simon، أرو Arrow، تشاندلر Chandler.

إن مفهوم تكاليف الصفقات الذي يشكل أساس التحليل لدى

"ويليامسون" يتضمن مجمل التكاليف الناتجة عن العقود التي تتعلق بانتقال الملكية بين الأفراد والمنظمات.

انطلق "أوليفر ويليامسون" من فكرة "كوز" وأعطاهما شكلا وبلورها في نظرية، حيث قام بدمج أمرين مهمين هما: وجود تكاليف المعاملات (فكرة كوز)، والرشد المقيد لسايمون الذي أخذ منه أمرين مهمين جدا هما محدودية المعلومات، وعدم التأكد بالنسبة للعقود المبرمة.

وانطلاقا من فرضية الرشد المقيد تمكن "ويليامسون" من الوصول إلى الحديث عن العقود غير التامة أو غير الكاملة التي لا يمكن أن نتحكم فيها بشكل كامل وفيها دائما زوايا خفية، حيث أن الفرد لا يستطيع معرفة كل ما يحيط بالمعاملة، ولا التحكم بكل ما يحيط بها، ولا إلى معرفة النتائج التي ستصدر عن هذه المعاملة، لذا فإنه يكتفي بالحل المرضي بدل الحل الأمثل كما يرى "سايمون"، وهذا يزيد من خطر المعاملات بسبب وجود الانتهازية، لأن الطرف الثاني يحاول الاستفادة من عدم توفر المعلومة لدى الطرف الآخر، وبالتالي يمكنه إخفاء بعض المعلومات أو تغييرها لخدمة مصلحته حسب ما تفترضه هذه النظرية، وتظهر الانتهازية على شكل: سوء الاختيار، الخطر الأخلاقي، التهرب، السعي لتحقيق أهداف غير رئيسية وغيرها، وهذا ما يزيد أيضا من خطر المعاملات.

إذا بما أن هناك احتمال أن يكون الطرف الثاني انتهازيا، فستكون هناك ضرورة للطرف الأول أن يراقب، وبالتالي سيتحمل تكاليف جديدة وإضافية خاصة بتكاليف رقابة العقود.

ومنه خطر المعاملات يتأتى من طبيعة العقود وعدم معرفة نتيجة هذه العقود ومن وجود الانتهازية لدى الأطراف المتعاملة، إذا الفرضية الأولى (الرشد المقيد) زائد الفرضية الثانية (الانتهازية) تسمى بالفرضيات السلوكية، وبناء على هذه الفرضيات، يرى Williamson أن العقود لن تكون تامة وبالتالي فإنه يوجد طرف يتعرض لانتهازية طرف آخر، مما يشكل حالة تضارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة.

إذا فالمنظمة تعطينا حلا لأنها حسب "ويليامسون" تأتي لتقليل تكاليف العقود غير التامة وتقليص الانتهازية والمخاطر مقارنة بالسوق التي تحتوي على هذه الأمور.

2- حجم وهيكل المنظمة وفق نظرية تكاليف المعاملات

بما أن المنظمة بديل عن السوق، فنحن نلجأ إليها لما نستطيع تقليص التكاليف، وأيضا بهدف تقليص مخاطر المبادلات وانتمهزية الطرف الآخر، وتقليص عيوب المعاملات كذلك، إذا حسب "ويليامسون" إذا كانت المنظمة قادرة على تقليص تكاليف المعاملات يمكن أن تزيد في حجمها وتكبر. ومن أجل هذا يتبع "ويليامسون" فكرتين هما:

- أنه على المنظمة اتخاذ القرار بالصنع أو بالشراء.
- إعداد هيكل للمنظمة وفق القرار الذي اتخذته.

إذا قررت المنظمة أن تصنع فستحتاج إلى ورشات بالتالي سيكبر حجمها وتتوسع هيكلتها، أما إذا قررت أن تشتري فلن نحتاج إلى ورشات، وبالتالي سيكون لديها حجم آخر وهيكله أخرى حسب القرار الذي اتخذته.

يتم القرار بالصنع أو الشراء من خلال خطوتين هما تحديد نوع المعاملة ونمط إدارة هذه المعاملة، وحتى نعرف هذه الأنواع يجب أن نفهم الأبعاد التالية:

* خصوصية الأصول: هو كل ما تعتمد عليه المنظمة للاستثمار أو تستثمر فيه، هذه الأصول لدينا منها نوعين:

- الأصول التي ليس لها خصوصية: هناك أصول يمكن أن نستعملها في مجال معين وفي مجالات أخرى، نسميها أصول لها قابلية إعادة الانتشار أي ليست لها خصوصية.
- الأصول ذات الخصوصية: أما الأصول التي لا نستطيع استخدامها إلا في مجال واحد، نسميها أصولا ذات خصوصية، ويقال عن أصل أنه ذو خصوصية (متخصص) عندما يستثمره العون الاقتصادي بحيث يخدم فقط صفة وحيدة بشكل لا يسمح باستخدامه في صفقات أخرى دون تحمل تكاليف عالية، أي لا يمكن أن يعاد استخدامه في إبرام عقود أخرى بتكلفة أقل من الاستثمار في أصول جديدة، مثل كوابل الألياف الزجاجية المدفونة، أو وحدة إمدادية متخصصة قريبة جغرافيا من مصنع الإنتاج... إلخ . ويكون الأصل ذو مستوى منخفض نسبيا من الخصوصية، لما يمكن إعادة توزيعه على تكلفة منخفضة لصفقات أخرى مثل أرفف المتاجر الكبرى وحاويات القوارب التي يمكن أن تحمل الأثاث والمركبات والأغذية المعلبة... إلخ. وكلما زادت الخصوصية كلما كان للمؤسسة تبعية لهذه الخصوصية.

* التكرار: أي عدد المرات التي يحصل فيها عمل معين، أي الحاجة إلى تكرار أنواع معينة من المعاملات التي تجري بين عونين اقتصاديين أو أكثر.

* عدم التأكد: ترتبط أو تتعلق حالة عدم التأكد بقدرة الأعوان على التحكم في الإنتاج أو تقديم الخدمة، مثل الحصول على متطلبات الجودة لنقل التكنولوجيا، وتنقسم حالة عدم التأكد إلى مكونين:

- حالة عدم التأكد الداخلي: والتي تشمل الطبيعة الضمنية للمهام التي تقوم بها المنظمة داخليا.
- حالة عدم التأكد الخارجي: تتعلق بحالات عدم التأكد الموجودة في البيئة الخارجية للمنظمة مثل حالة عدم التأكد التكنولوجي، عدم التأكد القانوني والتنظيمي، حالة عدم التأكد الجبائي وحالة عدم التأكد التنافسي.

انطلاقاً من الخصوصية والفرضيات السلوكية قام "ويليامسون" بتقديم مصفوفة للمعاملات كطريقة لاختيار طبيعة الصفقات، وكذلك قدم طريقة لإدارة هذه المعاملات من خلال مصفوفة العقود التي هي عبارة عن تقاطع محورين هما خصائص الاستثمار أو الأصول، والتكرار:

أ- مصفوفة المعاملات:

طبيعة المعاملة	خصوصية الأصول	الفرضيات	السلوكية
		الانتهازية	الرشد المقيد
تخطيط	+	+	-
وعد	+	-	+
منافسة	-	+	+
حوكمة	+	+	+

+ موجود - غير موجود

* معاملة التخطيط: محاولة تحصيل أكبر قدر من الضمانات، ولا نكتفي بالرشد المقيد (محدودية المعلومات لدينا) ونعرف أن هناك احتمال لوجود الانتهازية، والأصول التي نتعامل معها هي أصول ذات خصوصية، بالتالي يجب أن نخطط لمعاملتنا ونحرر العقود بدقة حتى تشمل أكبر قدر من الاحتمالات.

* معاملة الوعد: لما يكون لدينا رشد مقيد والأصول ذات خصوصية ولكن لا توجد انتهازية عند الطرف الآخر، لذا نكتفي بالثقة فالثقة لديها أهمية ومكانة، ونكتفي بوعد الطرف الآخر، لذا تسمى المعاملة بمعاملة الوعد.

* معاملة المنافسة: لما يكون الرشد المقيد هو السائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة عدم خصوصية الأصول، في هذه الحالة نذهب للسوق نقارن ونتخذ القرار، تسمى هذه المعاملة بمعاملة السوق.

* معاملة الحوكمة: أما لما يكون الرشد المقيد هو السائد، والانتهازية موجودة، وفي حالة خصوصية الأصول فالعلاقة هنا هي علاقة حوكمة، أي أنه يجب أن نحاول التحكم في إدارة هذه المعاملة بدقة لأنها تدار حسب الظروف والأوضاع.

ب- مصفوفة العقود: من هذه المصفوفة يتم اختيار الهيكل المناسبة وفقاً للقرار بالصنع أم بالشراء.

		خصائص الاستثمار	
		بدون خصوصية	عالي الخصوصية
التكرار	ضعيف	هيكل السوق عقد كلاسيكي	هيكل ثلاثية الأطراف
	قوي		هيكل ثنائية الأطراف
			هيكل موحدة

* **هيكل السوق:** لما تكون الأصول بدون خصوصية أو ذات خصوصية ضعيفة ودرجة التكرار متزايدة أو منخفضة (لايهم)، أي نحتاج للأصول المتوفرة لدى كل الأشخاص، في هذه الحالة نذهب للسوق، والعقد يكون هنا عقد كلاسيكي عادي بين البائع والمشتري، إذا يكون القرار بالشراء في حالة عدم خصوصية الأصول (عقد كلاسيكي).

* **هيكل ثلاثية:** لما تزداد الخصوصية أي عندما تكون متوسطة أو عالية والتكرار ضعيف، في هذه الحالة هناك خصوصية نحن تابعون لها، إذا يكون القرار بالشراء ولكن نتعاقد بحذر أي ندخل طرفا ثالثا بالتالي يكون لدينا عقد بثلاثة أطراف.

* **هيكل ثنائية:** لما يكون التكرار قويا والخصوصية متوسطة في هذه الحالة ينصح ويليامسون بالذهاب إلى المناولة أي نكلف غيرنا بأن يصنع لنا، بالتالي يكون لدينا عقد بطرفين، أي هيكل ثنائية الأطراف بين المؤسسة والمناول، لأن تكلفة الصنع في المؤسسة تكون أكبر من تكلفة المناولة.

* **هيكل موحدة:** لما يكون التكرار قويا والخصوصية عالية أي أنه هناك تبعية كبيرة للأصل، هنا يجب أن نتخذ القرار بالصنع في المؤسسة أي تكون لدي هيكل موحدة مع المؤسسة، أي نلجأ إلى المؤسسة (ممارسة جميع الأنشطة والتنسيق بين الوحدات).

3- تقييم نظرية تكاليف الصفقات

تعد مساهمة "ويليامسون" عملا رائدا في الفكر الإداري، وقد أصبح اليوم من غير الممكن الحديث عن المؤسسة - السوق دون الاعتماد على التحليل الذي تقدمه نظرية تكاليف الصفقات، إن "ويليامسون" يقدم تحليلا لاقتصاد مؤسستي جديد يأخذ المؤسسة كنظام للعقود. تعرضت نظرية تكاليف الصفقات إلى الكثير من المآخذ، ففرضية السلوك الانتهازي مثلا كانت محل انتقاد شديد خاصة في الأشكال الجديدة للتنظيم الصناعي لاسيما التحالف بين المؤسسات، والتي لا يمكن فهمها إلا من خلال إدراج الثقة المتبادلة، وهذا ما يعاكس السلوك الانتهازي.